نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي

تراجع أسعار النفط يضر ببلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

نشرة الصندوق الإلكترونية

٢١ يناير ٢٠١٥

مصفاة نفط الزاوية، ليبيا. من المتوقع أن يؤدي تراجع أسعار النفط إلى إلحاق خسائر كبيرة بالمالية العامة في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (الصورة: Ismail Zitouny/Reuters/Newscom)

- انخفاض أسعار النفط يضع تحديات أمام البلدان المصدرة للنفط ويحقق منافع محدودة للبلدان المستوردة
- ينبغي للبلدان المصدرة أن تعدل إنفاقها بالتدريج، وتلغي دعم الطاقة، وتعمل على تنويع الاقتصاد بدلا من الاعتماد على النفط
- ينبغي للبلدان المتوردة أن تتجنب إنفاق مكاسبها الاستثنائية، وأن تواصل إصلاح الدعم، وتعمل على زيادة الوظائف والنمو

قال الصندوق في تقريره عن مستجدات *آفاق الاقتصاد الإقليمي* الصادر في ٢١ يناير الجاري إن الهبوط الحاد في أسعار النفط يشكل واقعا اقتصاديا جديدا للبلدان المصدرة للنفط في منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" (MENAP) و"القوقاز وآسيا الوسطى" (CCA).

ويتوقع الصندوق أن تتكبد البلدان المصدرة للنفط في منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى" خسائر كبيرة في الصادرات والإيرادات. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي – وهي الأشد تأثرا – يُتوقع انخفاض إيرادات تصدير النفط والغاز بنحو ٣٠٠ مليار دولار تقريبا. ومن ناحية أخرى، يجلب انخفاض أسعار النفط انفراجة للبلدان المستوردة من خلال تخفيض فواتير استيراد الطاقة، وهو ما يمكن أن يساعد الحكومات والمنتجين والمستهلكين.

وأشار الصندوق على البلدان المصدرة للنفط بتجنب تخفيضات الإنفاق المفاجئة رغم التطورات غير المواتية في سوق النفط، بينما حث البلدان المستوردة على التعامل مع الوفورات المحققة من انخفاض الأسعار باعتبارها مكاسب مؤقتة.

وفي هذا الصدد، قال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أمام مؤتمر صحفي عقد في واشنطن العاصمة: "لحسن الحظ، تمتلك حكومات البلدان المصدرة للنفط موارد مالية كافية لتجنب إجراء تخفيض حاد في خطط الإنفاق التي وضعتها لهذا العام. غير أنها ستحتاج في المدى المتوسط إلى تعديل أوضاع ماليتها العامة بصورة تدريجية

ولكنها حاسمة لضمان الاستمرارية والعدالة بين الأجيال." وأضاف: "يجدر بالبلدان المستوردة أن تتجنب الدخول في التزامات إنفاق قد يتعذر التراجع عنها إذا عادت أسعار النفط إلى مستوياتها المرتفعة."

واقع جديد

تراجعت أسعار النفط العالمية بأكثر من ٥٥% عما كانت عليه في سبتمبر ٢٠١٤ لتصل إلى مستويات غير مسبوقة منذ فترة الانخفاض القصيرة التي تخللت عام ٢٠٠٩. وتشير التقديرات إلى مسؤولية مجموعة من عوامل العرض والطلب عن هذا الهبوط. فقد زاد العرض عن المستوى المتوقع، وخاصة من الولايات المتحدة، دون أن تقابله تخفيضات في إنتاج أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، بينما كان الطلب العالمي على النفط (وخاصة من الصين، واليابان، ومنطقة اليورو) يواصل الانخفاض.

وعلى المدى المتوسط، من المرجح أن تعتمد الآفاق المتوقعة لأسعار النفط على كيفية استجابة الاستثمارات النفطية وإنتاج النفط لانخفاض أسعاره. وسيعتمد ذلك أيضا، حسبما ذكر الصندوق، على ما إذا كانت منظمة أوبك ستستأنف دورها المعتاد كمنتج مرجِّح أو كانت أسعار النفط ستتأثر تأثرا أكبر بالتكلفة الحدية لإنتاج النفط الصخري.

وبالنظر إلى تطورات سوق النفط والاقتصاد العالمي، عدَّل التقرير توقعات النمو لمنطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى" في عام ٢٠١٥ (انظر الجدول).

إزاء واقع جديد

تبدلت آفاق الاقتصاد المتوقعة لبلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إثر حدوث انخفاض كبير، وربما يكون مزمنا، فى أسعار النفط، ونمو أبطأ من المتوقع فى منطقة اليورو والصين واليابان وروسيا.
(نمو إجمالى الناتج المحلى الحقيقى، %)

		التوقعات		حجم التعديل مقارنة بأكتوبر ٢٠١٤	
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	**٢,٨**	**٣,٣**	**٣,٩**	**-٠,٦**	**-٠,٥**
البلدان المصدرة للنفط	٢,٧	٣,٠	٣,٧	-٠,٩	-٠,٩
البلدان المستوردة للنفط	٣,٠	٣,٩	٤,٥	صفر	٠,٢
منطقة القوقاز وآسيا الوسطى	**٥,٢**	**٤,٩**	**٥,٤**	**-٠,٧**	**٠,١**
البلدان المصدرة للنفط	٥,٢	٤,٩	٥,٥	-٠,٨	٠,١
البلدان المستوردة للنفط	٤,٧	٤,٤	٤,٧	-٠,٤	-٠,٢

المصدر: صندوق النقد الدولى، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، عدد يناير ٢٠١٥.
ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) تتألف من الجزائر والبحرين وايران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.
البلدان المستوردة للنفط فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) تتألف من أفغانستان وجيبوتى ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والصومال والسودان وسوريا وتونس.
البلدان المصدرة للنفط فى منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) تتألف من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان.
البلدان المستوردة للنفط فى منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) تتألف من أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان.

خسائر كبيرة لمُصَدِّري النفط

من المتوقع أن يؤدي هبوط أسعار النفط إلى انخفاض كبير في أرصدة المالية العامة لدى البلدان المصدرة للنفط في منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى" (الرسم البياني ١). ومن المتوقع في عام ٢٠١٥ أن تسجل المالية العامة عجزا في كل بلدان المنطقة، ما عدا الكويت وقطر وتركمانستان. وبالنسبة لبلدان منطقة "القوقاز وأسيا الوسطى"، يقول التقرير إن تأثير انخفاض أسعار النفط يزداد حدة بسبب تَعَمُّق الركود في روسيا التي تربطها علاقات وثيقة مع بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى من خلال التجارة وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل البياني ١

تآكل إيرادات المالية العامة

من المتوقع لمعظم البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أن تسجل عجزا في عام ٢٠١٥ بسبب انخفاض أسعار النفط

(رصيد المالية العامة، % من إجمالي الناتج المحلي)

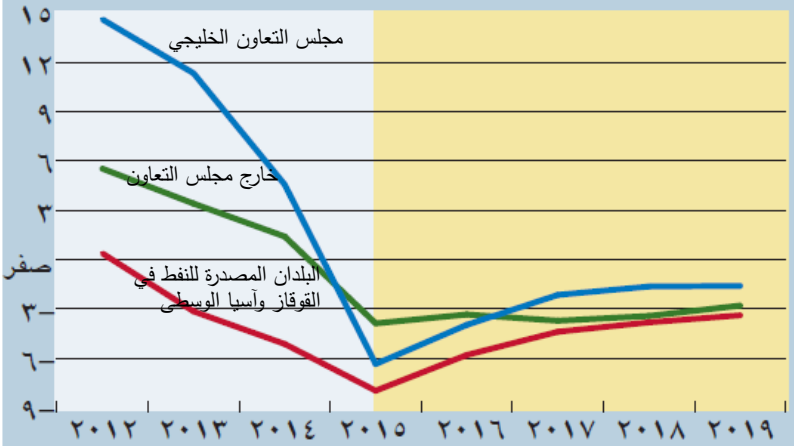

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: مجلس التعاون الخليجي يتألف من البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.
البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي هي الجزائر وإيران والعراق وليبيا واليمن.
البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) تتألف من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان.

ومع تناقص الهوامش الوقائية بسرعات متباينة عبر المنطقتين، ستحتاج معظم البلدان إلى إعادة تقييم خطط الإنفاق متوسطة الأجل، كما ستحتاج إلى التكيف بالتدريج مع الواقع الجديد في سوق النفط إذا استمرت أسعاره المنخفضة لفترة مطولة. ويقول الصندوق إن البلدان التي لا تمتلك احتياطيات كبيرة أو لا يمكنها الاقتراض سيتعين عليها التكيف مع هذا الواقع بسرعة أكبر، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

ويؤكد الصندوق، الذي يقع مقره الرئيسي في واشنطن العاصمة، أن انخفاض أسعار النفط يعزز الحاجة الماسة لدفع الإصلاحات في مجال دعم الطاقة وتغيير نموذج النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة سواء في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" أو "القوقاز وآسيا الوسطى".

وفي هذا السياق، قال السيد أحمد: "بالنظر إلى المستقبل، يرجح أن تستمر قيود الإنفاق الحكومي لعدد من السنوات. ويعني هذا أن نموذج النمو الحالي الذي يرتكز على تصاعد أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي لن يصبح صالحا للتطبيق. وبدلا من ذلك، سيكون على البلدان أن تزيد من تنوع اقتصاداتها وأن تمكِّن القطاع الخاص من أن يصبح قاطرة مكتفية ذاتيا تستطيع توليد النمو وفرص العمل."

مكاسب قليلة لمستوردي النفط

وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، يتيح انخفاض أسعار النفط انفراجة تستحق الترحيب. فهو يخفض فواتير استيراد الطاقة، ويخفف الضغوط على الميزانيات العامة بسبب انخفاض تكلفة الدعم الذي يحافظ على ثبات أسعار الطاقة (انظر الرسم البياني ٢). وبالإضافة إلى ذلك، يفيد التقرير بأن انخفاض تكاليف الطاقة، إذا انتقل إلى الشركات والمستهلكين، يمكن أن يحقق خفضا في تكاليف الإنتاج وزيادة في الدخل المتاح للتصرف.

غير أن هناك عوامل أخرى تُوازِن مكاسب معظم البلدان المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره. فالمكاسب الاستثنائية التي يحققها انخفاض فواتير استيراد النفط تتقلص مع تدهور الآفاق المتوقعة للطلب في منطقة اليورو ومجلس التعاون الخليجي، إلى جانب هبوط أسعار السلع الأولية غير النفطية التي تصدرها بعض البلدان.

الشكل البياني ٢

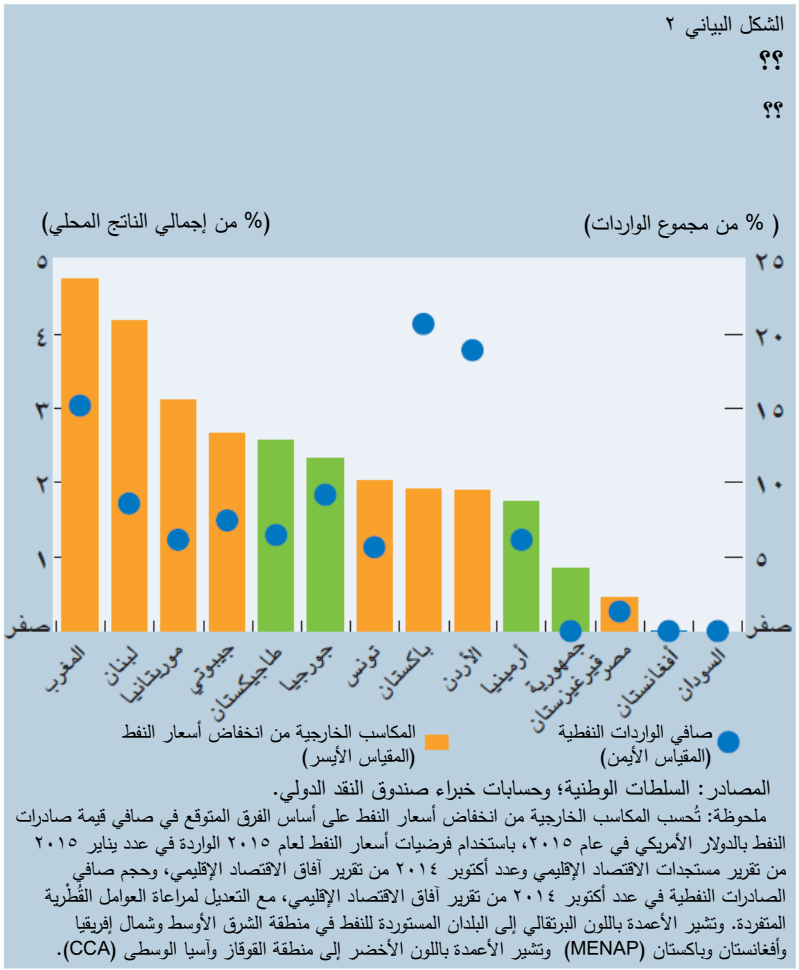

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُحسب المكاسب الخارجية من انخفاض أسعار النفط على أساس الفرق المتوقع في صافي قيمة صادرات النفط بالدولار الأمريكي في عام ٢٠١٥، باستخدام فرضيات أسعار النفط لعام ٢٠١٥ الواردة في عدد يناير ٢٠١٥ من تقرير مستجدات الاقتصاد الإقليمي وعدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، وحجم صافي الصادرات النفطية في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، مع التعديل لمراعاة العوامل القُطْرية المتفردة. وتشير الأعمدة باللون البرتقالي إلى البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) وتشير الأعمدة باللون الأخضر إلى منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA).

وأكد الصندوق إن المسار المستقبلي لأسعار النفط لا يزال محاطا بدرجة عالية من عدم اليقين، ومن ثم يجدر بالبلدان المستوردة للنفط أن تتجنب الدخول في التزامات إنفاق قد يتعذر عليها التراجع عنها إذا عادت أسعار النفط إلى مستوياتها المرتفعة أو حدثت تطورات معاكسة أخرى.

وأكد التقرير ضرورة مواصلة الإصلاحات في مجال دعم الطاقة وأهمية النمو المرتفع والقابل للاستمرار من أجل معالجة قضية البطالة المزمنة، وخاصة في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان".

وصرح السيد أحمد للصحفيين بأن "هناك حاجة لتحقيق نمو مستمر يتجاوز ٨% لإحداث خفض ملموس في معدل البطالة ورفع دخول السكان"، مضيفا أن الحل هو الاستفادة من فترة انخفاض أسعار النفط الحالية لتكثيف جهود الإصلاح الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بمناخ الأعمال، والحوكمة، والتعليم، والتكامل التجاري.

روابط ذات صلة:

طالع التقرير

الآفاق العالمية

تدوينة عن أسعار النفط

اقتصادات الخليج

بناء المستقبل

التحول الاقتصادي